مجلس النواب
فريق التجمع الدستوري
الرقم :12458

الرباط في : 2/1/2020

إلى السيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة
تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال شفوي - عادي

تقرير مؤسسة الوسيط بخصوص تظلمات المواطنين من الإدارات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

كشف تقرير مؤسسة وسيط المملكة لسنة 2018، المرفوع إلى جلالة الملك محمد السادس نصره الله مؤخرا ، عن أمثلة بخصوص تظلمات المواطنين من الإدارات العمومية، خصوصا في إطار تعاملها مع المرتفقين.
وأظهر التقرير استمرار المشاكل المرتبطة بالصفقات والطلبات العمومية، مشيرا إلى أنه بالرغم من تنصيب اللجنة الوطنية للطلبيات العمومية، التي أسند إليها المشرع صلاحية النظر في بعض الشكايات المقدمة من كل شخص يشارك في طلبية عمومية، لم تنقص من حجم ما يتوارد على المؤسسة من تشكيات.
وتخلص الشكايات التي توصلت بها المؤسسة حول موضوع الصفقات والأشغال التي أنجزت لفائدة إدارات الدولة والجماعات الترابية بعدم التزام الدولة بأداء ما بذمتها من مستحقات.
لذلك نسائلكم السيد الوزير :
-ما هو موقفكم من هذا التقرير ؟
- وهل من تدابير من أجل وقف مثل هذه الأخطاء والإختلالات؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.
إمضاء:
الزياني خديجة